

قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي دراسة تطبيقية

أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن*

قسم المحاسبة، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية

المخلص

يهدف البحث إلى تعرف مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية، وتم مراجعة الأدبيات المحاسبية لتعرف أهمية الشفافية وكيفية تحقيقها، والآليات الواجب إتباعها لتحقيق الشفافية وما هي الجهود المبذولة من قبل هيئة سوق المال السعودي تجاه تحقيق الشفافية وأهمية ضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق مزيد من الشفافية، وقد توصل البحث إلى نتيجة مؤداها ارتفاع مستوى الشفافية في السوق السعودي بالمقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى وتقارب مستوى الشفافية بين القطاعات المختلفة وهذا يعنى التزام الشركات بما تقرره هيئة سوق المال السعودي يوصي البحث بضرورة ضبط معايير المحاسبة السعودية بحيث يتم تضمين كل معيار معالجة وحيدة تمثل أفضل المعالجات أي المعالجة التي استقر العمل بها داخل الشركة وضرورة تبني آليات حوكمة الشركات وأهمها التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي وضرورة تبني الشركات الدور الاجتماعي وتضمن ذلك في التقارير المنشورة وضرورة تبني هيئة سوق المال قواعد الحوكمة حتى تضمن شفافية ذات مستوى عال.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية المنشورة، الشفافية، معايير المحاسبة السعودية.

المقدمة

انطلاقاً من قيام هيئة سوق المال السعودي بتوسيع دائرة الإفصاح التي يمثلها نظام السوق المالية ومن مواصلة العمل على مشروع الإفصاح المستمر، يظهر مدى اهتمام هيئة سوق المال برفع مستوى الإفصاح في السوق السعودي. ويرى الباحث أن ذلك الاهتمام نتج عن كثرة المشاكل التي حدثت للمستثمرين من جراء الشفافية المفقودة والتلاعب

* معار من كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر

بالمعلومات الداخلية للشركات واستغلالها لدى بعض المستثمرين، وتحقيقهم ميزة عن المستثمرين الآخرين الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المعلومات، مما يخلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء داخل السوق، مثل ما حدث في شركة سابك السعودية بين عبث المضاربين وإهمال المستثمرين (جلسة الاثنين الموافق 1430/11/21 - 2009/11/9) وكذلك عندما خسر المؤشر العام 74 نقطة وعودة شركة أنعام للمضاربات. ومثل ما حدث من تقلبات في سوق الأسهم السعودي في الفترة بين عام 2006- 2008 وكانت تلك التقلبات في بعض الأحيان غير منطقية فمثلاً بعض الشركات كانت لديها مؤشرات مالية جيدة وكانت تحقق أرباح وبالرغم من ذلك انخفضت أسهمها وعلى النقيض كانت هناك شركات خاسرة ولديها مؤشرات مالية سيئة وكانت أسهمها تحقق ارتفاعات متتالية بشكل ملحوظ (البراد، 2008).

وعلى ذلك تأتي قضية الشفافية على رأس قائمة القضايا التي يهتم بها المتعاملون في سوق الأوراق المالية والجهات الرقابية القائمة على شؤون هذا السوق. وذلك لأن الشفافية ضمان لحركة التعامل وكذلك ضمان العدالة بين المتعاملين في السوق ومنع استئثار طرف بفرصة لا تتاح لآخر، وهذا ما دعى الباحث إلى الاهتمام بظاهرة الشفافية وقياس مدى تحققها في الشركات السعودية.

مشكلة البحث

إذا كانت الشفافية والإفصاح تحتل المكانة المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يفترض أن لديها أساليب فعالة لضبط أداء سوق المال. فمن باب أولى أن تحتل الشفافية والإفصاح مكانة أكثر أهمية في سوق الأسهم السعودي، حيث إنه يعتبر من أكبر أسواق الأسهم في الشرق الأوسط فلقد تراوح متوسط التداولات اليومية خلال عام 2009 حوالي 8 مليار ريال. كما تزداد أهمية الشفافية والإفصاح في المملكة العربية السعودية بصفة عامة نظراً لقيام العديد من الباحثين بقياس الشفافية والإفصاح بالمقياس الذي قدمته مؤسسة standard and poor's المالية الأمريكية. ولقد تم تطبيق هذا المقياس على دول عديدة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة،

أستراليا، اليابان، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تايلاند، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك، المجر، بولندا، تركيا، جنوب إفريقيا، مصر) ولكنه لم يطبق بعد في السعودية. وعلى ذلك تظهر مشكلة البحث في محاولة تعرف مستوى الشفافية للشركات المسجلة في سوق المال السعودي حتى نستطيع المقارنة بين مستوى الشفافية في المملكة العربية السعودية والأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة وذلك لما يحتله موضوع الشفافية اهتمام جميع البورصات العالمية.

تساؤلات البحث

بناء على مشكلة البحث تظهر مجموعة من الأسئلة البحثية التالية:

1. ما الإطار المفاهيمي للشفافية؟
2. كيف يمكن تحقيق الشفافية أو وما الوسائل والإجراءات التي تكفل تحقيق الشفافية؟
3. ما الطريقة التي يتم بها قياس درجة الشفافية والإفصاح؟
4. ما مدى توافر وتحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للشركات السعودية؟

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الإجابة عن الأسئلة السابقة، وعليه فإن أهداف البحث هي:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للشفافية.
2. إبراز الجهود المبذولة من هيئة سوق المال السعودية لزيادة وتحقيق الشفافية.
3. دراسة وتقييم الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية في سوق المال السعودي.
4. دراسة مدى توافر الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

1. تمثل الشفافية مصطلح عكس الفساد المالي، ولاشك أن الفساد المالي كان هو

- الوسيلة التي أخفت من خلالها كثير من الشركات التي أفلست وانهارت حقيقة الوضع والأداء المالي الضعيف مثل إنرون ووردكوم والتي أدت إلى خسائر ضخمة على الأفراد والمستثمرين والعاملين والمجتمع، ولا شك أن وصول المعلومات الملائمة إلى المستثمرين والمقرضين والمتعاملين في سوق المال سوف يسهم في زيادة كفاءة ونشاط الشركات (حماد، 2006) وعلى ذلك تعد الشفافية ركيزة التعاملات في البورصة وهي نقطة يفقدها السوق حيث إن المعلومات غير متاحة للجميع (عبدالملك، 2006).
2. من دون الشفافية سوف يصبح الإفصاح غير كفاء، حيث إن الشفافية تضمن فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.
3. الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المبنية على أساس المعلومات حيث إن المضاربة تستند إلى توفير معلومات غير متاحة للآخرين للاستفادة منها بالبيع أو الشراء حسب نوعية المعلومات، وتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر قبل أن يحصل باقي المتعاملين بالبورصة على هذه المعلومات.
4. الشفافية تمنع تسرب المعلومات الداخلية من الشركات، وبالتالي تحد من عملية الشائعات وفرص عدم تماثل المعلومات وبالتالي يطمئن المستثمر بأنه حصل على السعر العادل لأوامر البيع والشراء في الأسواق.
5. لم يلق موضوع البحث الاهتمام الكافي من الكتابات العربية السعودية، حيث تعرض - في حدود البيانات التي توافرت للباحث وقت إجراء البحث - مؤتمر أو ندوة ودراسة واحدة فقط، ولم يتأولا كيف يمكن تحقيق الشفافية ولا كيف يمكن قياسها في التقارير المنشورة (ندوة الإفصاح والشفافية، 2003 - الرحيلي، 2004).

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على محورين هما:

- محور نظري:

يقوم على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث تمهيداً لاستنباط الإجابة عن

تساؤلات البحث والمقترحات والنتائج اللازمة.

- محور عملي:

يقوم البحث بقياس الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات السعودية اعتماداً على المقياس الذي استخدمته مؤسسة standard and poor's.

خطة البحث:

على ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فإنه تم تبويب خطة البحث كما

يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشفافية والإفصاح.

المبحث الثالث: جهود المنظمات وهيئة سوق المال لتحقيق الشفافية في السوق السعودية.

المبحث الرابع: حوكمة الشركات وضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق الشفافية.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

الدراسات السابقة

1. دراسة معهد المحاسبين الأمريكيين القانونيين المعتمدين AICPA (1999):

أكدت تلك الدراسة أنه: لكي تتحقق الشفافية في التقارير المنشورة، لابد وأن

تشمل تلك التقارير على المعلومات التالية:

- المعلومات المالية وغير المالية. Financial and non – financial
- تحليل الإدارة للبيانات المالية وغير المالية. Management 's analysis of financial and non – financial data
- المعلومات المستقبلية. Forward looking information

- معلومات عن الإدارة وحملة الأسهم. Information about management and shareholders
- خلفية عن الشركة. Background about a company
- وقدمت الدراسة تفصيلاً لكل نوع من تلك المعلومات.

2. دراسة مؤسسة standard and poor's (2002)

قدمت تلك الدراسة قائمة مقترحة لتحديد أوزان بنود المعلومات المستخدمة في قياس مستوى الشفافية. وفيما يلي النموذج الذي قدمته المؤسسة:

مقياس الشفافية للشركات المتداولة الخاص بمؤسسة standard and poor's مع التصرف من الباحث.

جدول رقم (1)

مقياس الشفافية لمؤسسة standard and poor's

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
1. أنواع الأسهم لدى الشركة	أولاً: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
2. أنواع المستثمرين.	
3. عدد الأسهم.	
4. القيمة الاسمية للسهم.	
5. كبار المستثمرين في الشركة.	
6. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 10% من أسهم الشركة.	
7. أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة.	
8. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	
9. الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات.	
10. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.	
11. الاجتماعات غير العادية.	
12. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.	
13. التزام الشركة بقواعد الحكومة.	
14. النمو والانخفاض في سوق الأسهم.	

تابع جدول رقم (1):

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ol style="list-style-type: none"> 1. الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف. 2. الثبات أو عدم الثبات في الاستراتيجية. 3. طبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي تقدمها الشركة. 4. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها. 5. نصيب أو حصة الشركة في السوق. 6. تتبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل. 7. تتبؤات الإدارة للمبيعات. 8. متوسط عمر الأصول الرئيسية. 9. خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. 10. تفاصيل تلك الخطط. 11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول. 	<p>ثانياً: الشفافية والإفصاح</p> <p>معلومات غير مالية - non financial ومعلومات مالية.</p> <p>أ. اتجاهات الشركة</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. تقارير مالية فترية. 2. السياسات المحاسبية المطبقة. 3. المعايير المحاسبية المطبقة. 4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة. 5. طرق تقييم الأصول. 6. طرق تقييم المخزون. 7. طرق تقييم الانخفاض في قيمة الأصول. 8. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة. 	<p>ب. السياسات المحاسبية</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. نسبة الملكية مع الشركات الأخرى. 2. أسماء الأطراف ذوي العلاقة. 3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف. 	<p>ج. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. اسم المراجع الذي قام بالمراجعة. 2. تقرير المراجع مرفقاً بالقوائم. 3. المبلغ المدفوع كأتعاب. 4. قيام المراجع مقابل خدمات أخرى. 	<p>د. معلومات عن مراجع الحسابات</p>

تابع جدول رقم (1):

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ol style="list-style-type: none"> 1. طبيعة الفرص والأخطار. 2. مخاطر عدم السيولة. 3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة. 4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة. 5. النقص الجوهرية في السيولة واتجاهات الشركة لعلاج ذلك النقص. 6. الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية. 7. الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة. 	<p>هـ. معلومات عن الفرص والأخطار.</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. أسماء عدد المنافسين. 2. استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة. 3. عدد الشركات التي تزايد على التعاقدات الرئيسية. 4. الميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه. 	<p>و. معلومات عن شدة التنافس الصناعة.</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الاستراتيجية. 2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار. 3. الرضا المالي. 	<p>ز. معلومات عن رضا العاملين</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. اسم رئيس مجلس الإدارة. 2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة. 3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة. 4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة. 5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. 6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة. 7. اللجان التابعة لمجلس الإدارة. 8. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. 9. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. 10. جدول اجتماعات مجلس الإدارة. 11. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح. 12. هل هناك لجنة مراجعة. 	<p>ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة</p>

تابع جدول رقم (1):

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
13. أسماء أعضاء لجنة المراجعة.	تابع ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
14. هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية.	
15. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.	
16. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.	
17. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	
18. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.	
19. مكافآت هؤلاء المديرين.	
20. عدد الأسهم التي يمتلكها المدبرون التنفيذيون.	
21. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.	
إجمالي عدد النقاط (75)	

ملاحظات:

1. تم إضافة بعض المعلومات والتي يراها الباحث ذات أهمية لتحقيق الشفافية.
2. تم دمج بعض البنود حتى لا تزيد عدد المعلومات عن الطاقة التحليلية للمستثمر. وقد استخدم البحث هذا النموذج عند قياس مستوى الشفافية في المملكة العربية السعودية.

3. دراسة patel and dallas (2002):

قامت تلك الدراسة بتطبيق مقياس الشفافية المحدد في الدراسة السابقة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا واليابان ودول أمريكا اللاتينية وكان من نتائج تلك الدراسة ارتفاع مستوى الشفافية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا بالمقارنة بالدول الأخرى، وبررت الدراسة ذلك باتجاه تلك الدول بإلزام الشركات بالحوكمة.

4. دراسة التشريع الأميركي (قانون ساربنز اكسلي) 2002:

ذكرت تلك الدراسة أن تحقيق الشفافية يتطلب الالتزام بما يلي:

جدول رقم (2)

متطلبات الشفافية في أمريكا

بيان	التشريع الأمريكي (قانون اكسلي) Sarbanes-oxley act
1. لجان المراجعة	نص القانون على أهمية وجود لجان مراجعة داخلية (أعضاء مستقلون).
2. معايير جودة أداء مراقبي الحسابات	نص القانون على إنشاء جهاز يتابع ويراقب أدا مكاتب المحاسبة والمراجعة لضمان أداء مهامها.
3. صلاحية هيئة سوق المال في الرقابة	أعطى القانون هيئة سوق المال الأمريكية صلاحية للإشراف على مهنة المحاسبة
4. تطوير نظام التقارير المالية	تطلب القانون ضرورة تطوير التقارير المالية المنشورة لكي تضمن المعلومات المهمة مثل المؤشرات غير المالية والسيولة والأصول غير الملموسة والأنشطة خارج الميزانية.
5. التصديق على القوائم المالية	تطلب القانون من المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة التصديق على أن القوائم المالية تظهر بأمانة جميع النواحي وعمليات الشركة. أي كلمات تقصر العدالة في التقارير المالية على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

5. دراسة bushman and smith (2003):

قدمت تلك الدراسة مقياساً آخر لقياس الشفافية في التقارير المنشورة، وذكرت

الدراسة أن هذا المقياس يشمل على المعلومات التالية:

جدول رقم (3)

مقياس للشفافية

معلومات مالية	القوائم المالية للشركة وإيضاحاتها
معلومات الحوكمة	المستثمرون الرئيسيون ونسبة ملكيتهم في الأسهم، مجلس الإدارة والمديرون ونسبة ملكيتهم في الأسهم.
معلومات فترية	التقارير الفترية للشركات
معلومات عن السياسات المحاسبية	السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس الدخل ومدى ثبات الشركات على السياسة المتبعة وأثر تغيير تلك السياسة على الدخل.
معلومات عن المراجعة	مدى مراجعة قوائم الشركات من مكاتب مراجعة معتمدة

6. دراسة Peter and Ehab (2003) (ندوة الإفصاح والشفافية، 2003):

قدمت تلك الدراسة في الندوة العاشرة تحت عنوان الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية وركزت تلك الدراسة على أهمية حوكمة الشركات والإفصاح الإلكتروني في تحقيق الشفافية وركزت أيضا على أهمية عنصر الاستقلال في مجلس إدارة الشركة واستخلصت الدراسة نتيجة مهمة وهي الإفصاح الإلكتروني يدعم الاتصال بين حملة الأسهم والشركة ويساعد على تحقيق الشفافية.

7. دراسة الرحيلي (2004):

قدمت هذه الدراسة دراسة تحليلية لنظام السوق المالي الجديد في السعودية وكذلك قامت بدراسة للمواد التي قررها نظام السوق المالي مع الشركات لتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي. ولم تقدم هذه الدراسة أي مقياس للشفافية.

8. دراسة (Tony and yang, 2005):

قامت هذه الدراسة بتعرف الاختلافات في الشفافية بممارسات الإفصاح المحاسبي بين الكيانات التابعة للاقتصاديات المتقدمة والناشئة التي تؤثر على الكيفية التي يعي بها المستثمرون المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الشفافية لدى الكيانات التابعة للاقتصاديات المتقدمة عن الناشئة، وتوصلت أيضا إلى أن الشفافية تؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح ومن ثم تماثل المعلومات بين أطراف المتعاملين في السوق

9. دراسة (kang and Pang, 2005):

جاءت نتائج تلك الدراسة تأكيداً لنتائج الدراسة السابقة وهي ارتفاع مستوى الشفافية في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الكفاءة في السوق ومستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة. وخلصت الدراسة إلى أن الشفافية تؤدي إلى زيادة استجابة السوق لمقياس الربح والقيمة الدفترية في الأسواق المتقدمة عنها في الأسواق الناشئة.

10. دراسة (Bhat et al., 2006):

خلصت تلك الدراسة إلى أن زيادة الشفافية في التقارير المالية المنشورة تعمل على تماثل المعلومات بين أطراف المتعاملين في السوق. وبالتالي تساعد على تحسين بيئة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة مما يؤدي إلى تقارب تبنؤات المحللين الماليين بربح الشركة.

11. دراسة (Michael et al., 2006):

بعد انهيار شركة إنرون التي تعد في المرتبة السابعة ضمن كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل في مجال الطاقة، أصبح مصطلح الشفافية يستخدم على نطاق واسع، وهدفت تلك الدراسة إلى إيضاح مفهوم الشفافية وأهميتها ومعوقاتها، وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الشفافية في التقارير المنشورة يعد خاصية أساسية للتقارير المالية الجيدة.

12. دراسة (Hunton et al., 2006):

لقد أكدت تلك الدراسة أن الشفافية في التقارير المالية المنشورة تؤدي إلى سهولة تعامل المستثمر مع تلك التقارير، واستخلصت أن تطبيق توصية مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بشأن تفصيل عناصر قائمة الدخل وتحديد المكاسب والخسائر العادية وغير العادية إلى قدرة المستثمر على معرفة المكاسب والخسائر العادية وغير العادية. ورأت تلك الدراسة إلى أن تطبيق تلك التوصية يؤدي إلى تقليل قدرة الإدارة على القيام بإدارة الأرباح والتي تعد مضادة للشفافية.

13. دراسة عبد الملك (2006):

ركزت تلك الدراسة على تقديم إطار للتقارير المالية المنشورة يعمل على تحقيق الشفافية وحددت تلك الدراسة هذا الإطار في خمسة عناصر وكل عنصر يحتوي على مجموعة من المعلومات محددة في نقاط كالتالي:

جدول رقم (4)

مقياس للشفافية

عدد النقاط	اسم العنصر	التسلسل
10 نقاط	مستوى التشغيل وقياسات الأداء	العنصر الأول
15 نقطة	تحليل القوائم المالية	العنصر الثاني
15 نقطة	المعلومات المستقبلية	العنصر الثالث
9 نقاط	الإدارة والمساهمين	العنصر الرابع
31 نقطة	خلفية عن الشركة	العنصر الخامس

وعلى ذلك يمكن استخدام هذا المقياس لقياس الشفافية والذي يبلغ عدد النقاط

(80 نقطة)

14. دراسة حماد (2006):

قدمت تلك الدراسة قائمة مقترحة لتحديد أوزان بنود المعلومات المستخدمة في

قياس مستوى الشفافية، وحددت العناصر الأساسية في تسعة عناصر كما يلي:

جدول رقم (5)

مقياس للشفافية

بنود المعلومات	العناصر الأساسية
7 أ وزن	معلومات عامة
25 وزن	معلومات عن ممارسة حوكمة الشركات
6 أوزان	معلومات عن القوائم المالية الأساسية
11 وزن	السياسات والتقديرات المحاسبية
4 أوزان	هيكل تمويل الشركة
7 أوزان	معاملات الأطراف ذوي العلاقة
16 وزن	التطورات الحديثة والمتوقعة
16 وزن	هيكل الملكية
8 أوزان	معلومات إضافية
100	إجمالي

15. دراسة الصادق والسيد (2007):

استهدفت الدراسة قياس الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للشركات المصرية واستخدمت في ذلك مقياس (standard and poor's) وكان من نتيجة تطبيق هذا المقياس أن مستوى الشفافية في السوق المصري يصل إلى 40% وهي بذلك تقترب من الأسواق الناشئة.

ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة ما يلي:

1. قدمت مجموعة مختلفة من المفاهيم للشفافية لم تصل إلى درجة تكوين إطار مفاهيمي للشفافية.
2. ركزت على أهمية الشفافية في التقارير المنشورة.
3. قدمت مقاييس مختلفة للشفافية أفضلها مقياس مؤسسة standard and poor's.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للشفافية والإفصاح

حاول البحث في هذه الجزئية من الدراسة تقديم إطار مفاهيمي للشفافية ويتكون من: ماهية الشفافية. أهمية الشفافية. محددات الشفافية. عوائق الشفافية.

ماهية الشفافية

يعرفها (Robert, 2005) بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم.

ويعرفها (frank and Thomas, 2004) بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على المعلومات نفسها التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.

ويعرفها (عبدالمك، 2006) بأنها الكشف عن المعلومات الداخلية وأي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم والإفصاح عنها في توقيت واحد.

أهمية الشفافية

تأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في الشركات، حيث إن عدم توافر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم في وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات غير سليمة. كذلك عدم توافر هذه المعلومات - معلومات داخلية - يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء في السوق. وعلى ذلك يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين.

- ويرى الباحث أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب الآتية:
- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
 - تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.
 - تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضاً على توقع وتقييم المعلومات السلبية.
 - تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات asymmetric information.
 - تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
 - تعمل على تعرف الظروف التي أدت إلى التغيير في السياسات المحاسبية مثال ذلك:
1. في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً (GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهلاك، طرق المخزون، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتم توضيح ذلك.
 2. أن الشركة أحياناً ما تقوم بإحداث تغييرات في إجراءات المحاسبة والتقرير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية (مثال ذلك: قد تقوم الشركة بتغيير طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً fifo إلى طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً lifo في المحاسبة عن المخزون.

- تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفاء عن طريق توفير معلومات إضافية عن البنود المتضمنة في القوائم المالية، ومعلومات إضافية أخرى غير متضمنة في القوائم المالية.
- تعمل على القضاء على ما يسمى بمفهوم إدارة الربحية.

محددات الشفافية

حددت إحدى الدراسات (Bushman *et al.*, 2004) عدة مقاييس للتوسع في الإفصاح واعتبرتها محددات للشفافية وهي:

1. عدد 90 من العناصر المالية وغير المالية يفصح عنها بواسطة الشركات الكبيرة في تقاريرها السنوية، بالإضافة إلى المعلومات العامة عن عناصر الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
2. مجموعة الإفصاح المتعلقة بالبحوث والتطوير (randd).
3. بيانات حركة الشركات، وهذه البيانات تتضمن ما يلي:
 - مَن المديرين (identity of managers)
 - مكافآت ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين.
 - ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
 - ملاك الأسهم الرئيسيين ومعدل الملكية.
4. المعلومات الخاصة، وتتمثل في:
 - معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتجميعية.
 - معلومات عن التحليلات المالية financial analysis.
5. توقيت نشر التقرير.

وذكرت تلك الدراسة أن العلاقة بين الشفافية والنظم القانونية والسياسية والشرعية تعد محددات للشفافية، فوجود هذه النظم ضروري لتحقيق الشفافية، وفي ظل هذه الحالة تصبح التقارير المالية أكثر معلوماتية (شفافية عالية high transparency).

عوائق الشفافية

تواجه الشفافية كغيرها من أي مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق وهي:

أ. عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم:

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، ويجب أن ترتبط الحوافز بالإفصاح عن هذه المعلومات ووجود هذه الحوافز لدى مديري الشركات ذات أثرين من وجهة نظر الباحث. الأول: هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح. الثاني: هو قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها، وهو بطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم فلقد قدم أحد الباحثين (الدهراوي، 1987) نموذج يحقق للمدير الأمان الكافي لعدم تعرضه للمخاطرة من تقديم الإفصاح الحقيقي وذلك بحصوله على مرتب ثابت لا يتأثر بنتائج الوحدة الاقتصادية، بحيث إن المدير الذي يحاول تضليل الأطراف الخارجية بالإفصاح عن أخبار جيدة في حين أنه يعلم أن الأخبار ليست كذلك بالنسبة للوحدة الاقتصادية فإنه يتحمل عقوبة تخصم من مكافآته الإجمالية.

ويرى الباحث بالإضافة إلى ما سبق أنه عن طريق آليات التعاقد مثل ربط مكافآت المديرين بقيمة السهم في الأجل الطويل تقرب حدة التعارض بين المديرين وحملة الأسهم، ويمكن لمعايير المحاسبة السعودية أن تحسن من تطبيقات الإفصاح وذلك عن طريق الإقلال من إمكانية تسجيل المديرين معاملات اقتصادية لا تكون في مصلحة حملة الأسهم.

ب. الميزة التنافسية:

غالباً ما يقوم المديرون التنفيذيون للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من مقدرتهم على المنافسة، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أي من الباحثين أو الهيئات يؤكد ذلك. وتبني هذا الرأي جاء من أن العلاقة ما بين الشفافية والمقدرة

التنافسية علاقة منطقية. ولكن يجب عدم الاكتفاء بأن العلاقة منطقية ولكن لا بد وأن تثبت بالدراسة أن العلاقة بينهما: هل هي علاقة منطقية أم علاقة سببية؟ ويرى الباحث أن التدفق الموسع للمعلومات يعتبر مطلباً ضرورياً لاقتصاديات السوق الحرة، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتي تؤدي إلى الارتقاء بالأعمال، ومن دون ذلك سيكون من المستحيل النمو والبقاء في ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع، وإذا كان اعتراض إدارة الشركات على أن الشفافية تقلل من مقدرتها التنافسية في السوق. فإن ذلك في رأي الباحث ناجم عن المصلحة الفردية وليست المصلحة العامة وعدم إدراكها لمعنى الشفافية وأهميتها.

ج. الموازنة بين التكلفة والعائد:

إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية، حيث إن الشفافية عادة ما تتكلف أموال، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي الذي يعمل على تحقيق الشفافية، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام⁽¹⁾.

المبحث الثالث

جهود المنظمات وهيئة سوق المال السعودي لتحقيق الشفافية في السوق السعودي

حاول البحث الإجابة عن السؤال الآتي:

ما الجهود المبذولة من قبل المنظمات والهيئات المختلفة لزيادة وتحقيق الشفافية؟ وبناء على ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى الأجزاء التالية:

جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

لقد وضعت منظمة التعاون خمسة مبادئ للحوكمة، من هذه المبادئ المبدأ الرابع "الإفصاح والشفافية" وينص هذا المبدأ على الآتي: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات

(1) إذا كان هذا وجهة نظر إدارة الشركات فإن هذا الرأي لا يحظى بالقبول، لأن المنافسين يحصلون على المعلومات من خلال المصادر الأخرى.

أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كل الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة" وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ المتعلق بالإفصاح والشفافية وهي:

1. ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.
- المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار.
- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- المسائل المادية بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

2. ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية والإفصاح المالي وغير المالي.

ويلاحظ الباحث على هذه الجهود ما يلي:

- أنها تضمنت الإفصاح عن المؤشرات غير المالية (النتائج التشغيلية).
- أنها تضمنت الإفصاح عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة وهذا يعد أحد دعائم الشفافية.
- أنها تضمنت الإفصاح عن عوامل المخاطرة.
- أنها تضمنت الإفصاح عن المسائل المادية للعاملين.

جهود هيئة سوق المال السعودية لتحقيق الشفافية

تماشياً مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية، فلقد قامت هيئة سوق المال السعودية برفع مستوى الشفافية، وذلك عن طريق مطالبة الشركات بمزيد من الإفصاح والشفافية. ومن تلك الجهود - هذه الجهود موجودة على موقع هيئة السوق

- المالية السعودية - التي قامت بها الهيئة تدعيماً لذلك ما يلي:
1. إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية.
 2. إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها.
 3. إصدار دليل المعلومات ومصادرها ويتضمن معلومات عن الشركة ومصادر المعلومات ومقدمة عن التقرير ومحتويات التقرير ونشرات الإصدار والأهداف الاستراتيجية المستقبلية للشركة وخطتها للوصول لتلك الأهداف.
 4. إصدار نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأهم ما في هذا الإصدار هو تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح دون تمييز، وضرورة الالتزام بالإفصاح المستمر للشركات وتتمحور تلك الالتزامات في ثلاثة محاور:
 - الإفصاح عن التطورات المهمة.
 - الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة.
 - الإفصاح عن المعلومات عبر الإنترنت.
 5. توفير الحماية للمستثمرين في السوق المالية حيث نص نظام السوق المالية في المادة الخامسة منه على أن من أهدافه توفير تلك الحماية ومنع التداول بناء على معلومات داخلية.
 6. إصدار عن الاستثمارات المالية وسوق الأسهم وإيضاح بعض المفاهيم المحاسبية التي قد تكون غامضة بالنسبة للمستثمرين.
 7. ضرورة وجود لجنة للمراجعة.
 8. تحقيق جودة المراجعة الداخلية.
 9. تدعيم برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.
 10. قيام الهيئة بحجب 82 موقع إلكتروني بتهمة تضليل المستثمرين.
- ويرى الباحث أن تلك الجهود والتي قامت بها هيئة سوق المال السعودية كافية لتحقيق الشفافية والإفصاح، وكافية أيضاً للبعد عن التلاعب بحقوق المستثمرين، وتعتبر أداة لضبط سوق المال السعودي.

المبحث الرابع

حوكمة الشركات وضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق الشفافية

ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل والتغيرات التي أثرت على بيئة الأعمال، وكان من هذه التغيرات: الأزمات التي تعرضت لها شركة Enrom والفضائح المحاسبية الناتجة عن ذلك ويمكن القول أن معظم أسباب انهيار تلك الشركات تتعلق بسببين: أولهما: تلاعب الإدارة في التقارير المالية. وثانيهما: الممارسات المختلفة للبدائل المحاسبية، وإذا اتبعنا تلك الأسباب، نجد أن حوكمة الشركات تستطيع السيطرة على السبب الأول وضبط معايير المحاسبة السعودية تستطيع السيطرة على السبب الثاني. ولتعرف ذلك قام البحث بدراسة وتحليل كل من: حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الشفافية. ضبط معايير المحاسبة السعودية وقدرتها على تحقيق الشفافية.

حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الشفافية

يؤدي اعتماد سوق المال على الحوكمة في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات إلى زيادة قدرة السوق على ضبط حركة التعامل، وتتوقف قدرة السوق في ذلك على قدرة الحوكمة في تحقيق الشفافية في تقارير الأعمال المنشورة. ولتعرف كيفية تحقيق الشفافية - أحد مبادئ حوكمة الشركات - لا بد من إتباع الآليات التالية:

- الاهتمام بالمعلومات غير المالية.
- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.
- تدعيم الإفصاح الإلكتروني.

الاهتمام بالمعلومات غير المالية⁽¹⁾

ينتج عن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم حيث إن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من

(1) يمكن تعرف ذلك عن طريق الموقع التالي: www.standardandpoors.com

المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء.

وما يؤكد أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات (عبدالكريم، 2002) إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وإيضاحاتها وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكي نحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم - نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، ولكي يمكننا من الوصول للسعر العادل للسهم ولا بد أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي. وبناء على ذلك وضح البحث أسباب هذا التحول.

أسباب التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

أولاً: أسباب تتعلق بالإدارة.

ثانياً: أسباب قانونية وتشريعية.

أولاً: أسباب تتعلق بالإدارة

لقد أوضحت العديد من الدراسات مقاومة الإدارة لكل أشكال الإفصاح الاختياري إلا بما يحقق نفع لها، وقد تناول البحث ما استطاع الحصول عليه من تلك الدراسات:

1. أثبتت دراسة (صبيحي، 2002) أن الإدارة لا ترحب بمتطلبات التوسع في الإفصاح لأسباب كثيرة منها الخوف على مركز الشركة التنافسي، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير ولتجنب تكاليف إعداد ومراجعة نشر التقارير الموسعة، مما يستدعي إيجاد وسيلة لإلزام الإدارة بذلك لتحقيق زيادة ومنفعة التقارير المنشورة.
2. أوضحت عدة دراسات تجريبية (beaver, 1989-feltham et al, 1992) أن القائمين

على إدارة المنشأة يترددون في توسيع وزيادة الإفصاح وحدوده، إن لم يكن هناك ضغوط مهنية محاسبية أو قوانين حكومية إلزامية أو إشرافية، ومن ثم فإن التوسع في الإفصاح يجب ألا أن يترك كاختيار إدارة المنشأة بل يجب تحديده بموجب التشريع أو المعايير المهنية أو القواعد الإلزامية لأسواق المال.

3. افترضت إحدى الدراسات (baruch, 1988) لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات أن يكون هناك إفصاح عام وكامل في التوقيت المناسب وأن هناك نوعين من الإفصاح: الإفصاح الاختياري والإجباري وذكرت أن الإفصاح الاختياري وحده يعتبر غير كافٍ لحل مشكلة عم تماثل المعلومات لأن أساس المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات (لاستخدام المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتحقيق عوائد غير عادية) وبالتالي يجب أن يكون هناك إفصاح إجباري عن العناصر التي يمكن أن يسبب إخفاؤها أضراراً لبعض المتعاملين في السوق.

4. أوضحت إحدى الدراسات (Catherine and Walther, 2000) أن هناك خطورة من تأثير سلوك الإدارة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري على إدراك المستخدم وأبرزت الدراسة إلى الضرورة وجود قواعد عامة تحدد محتوى ذلك الإفصاح ولا يترك الأمر كلية للإدارة.

5. انطلقت إحدى الدراسات (ho, 2001) من فرض رئيسي مؤداه هو أن زيادة الرقابة على مجلس الإدارة (الحوكمة) يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري.

6. يرى أحد الباحثين (عبد الكريم، 2002) أن الإدارة في حاجة إلى قواعد تحكم سلوكها عند اتخاذها قرار بالإفصاح الاختياري.

7. توصلت إحدى الدراسات (الفولي، 2005) إلى نتيجة ذات أهمية، وهي أنه يجب أن يتم الإفصاح الاختياري عن الأخبار السيئة أيضاً ولا يقتصر الإفصاح الاختياري على الأخبار الجيدة فقط.

8. ولقد توصلت دراسة (عاشور، 2002) إلى أن الإدارة سوف تقاوم حصول المستخدم الخارجي على المعلومات نفسها التي بحوزتها حتى تتمتع بميزة خاصة كما لاحظ

- Miller ما أسماه بالمعلومات الخاصة ومقاومة الإدارة - باعتبارها صاحبة ميزة الحصول عليها - لكل الجهود الرامية لجعلها متاحة لأغراض الإفصاح العام.
9. تنتشر في الدول النامية عديد من الظواهر التي تجعل تنظيم الإفصاح فيها من خلال معايير وتشريعات ملزمة ضرورة ملحة وتتمثل أهم هذه الظواهر: في محاولة الإدارة التلاعب في محتوى الإفصاح بما يحقق مصالحها أو محاولتها تمييز مجموعة من المستثمرين دون أخرى (من خلال إتاحة معلومات لهم قبل الإفصاح العام عنها) (سالم، 2002).
10. يمكن تحجيم حرية الإدارة (Johnson and Revsine, 1988) - نتيجة الآثار غير المرغوبة لاتجاهاتها عن الإفصاح - عن طريق إمكانية رقابة الملاك لأداء الإدارة من خلال وضع لوائح أو تشكيل لجنة من الملاك تراقب أداء الإدارة مباشرة.
- ومن الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي:
1. تركيز الدراسات على ضرورة وجود قواعد عامة تحدد محتوى ذلك الإفصاح ولا يترك الأمر كلية للإدارة.
 2. الإفصاح الاختياري يعد إفصاحاً تحت التنفيذ ويتوقف على النتائج التي تحققها الإدارة مرضية أم غير مرضية.
 3. الرقابة على مجلس الإدارة (الحوكمة) تزيد من مقدار الإفصاح الاختياري.
 4. تعتمد الإدارة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي تملكها.
 5. استمرار تحكم الإدارة في الإفصاح الاختياري سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق المالي.
 6. ترك الإفصاح اختيارياً بين يدي الإدارة يجعل مشكلة عدم تماثل المعلومات قائمة ويترك فرصة لصانعي السوق MARKET MAKER لتوسيع مدى سعر السهم الذي يتعاملون به وبالتالي هناك صعوبة للوصول للسعر العادل للسهم.
 7. الإدارة في سعيها للحصول على أكبر دخل ممكن من خلال المكافآت والعلاوات التي تمنحها الشركة سوف تفصح فقط عن المعلومات التي تخدم توجهاتها

ومصالحها.

8. عدم وجود دوافع كثيرة لزيادة درجة الإفصاح الاختياري عن المعلومات، وكذلك خوف الشركات من التأثير السلبي للإفصاح الاختياري عن المعلومات على مركز الشركة التنافسي.
 9. إذا وضع الاختيار أمام الإدارة فإنها تفصح عما ترغب فيه، وعلى الناحية الأخرى لا يثق المستثمر في ذلك الإفصاح ما دام لم يأخذ صفة الإلزامية.
 10. ظهور مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة والتي تهدف إلى أحكام الرقابة على سلوك الإدارة.
- وعلى ذلك إذا خرج ذلك الإفصاح من تحت حكم الإدارة وتم تحويله إلى الإفصاح الإلزامي - بمقتضى تشريعات ملزمة - زاد المحتوى المعلوماتي للتقارير ومن ثم تحول السوق إلى سوق كفاء ومن ثم أمكن الوصول للسعر العادل للسهم.

ثانياً: أسباب قانونية أو تشريعية

- أجمعت الدراسات السالفة الذكر على ضرورة وجود تشريعات ملزمة ولوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح الاختياري، ولقد ظهرت الحاجة إلى ذلك الإفصاح الإضافي بسبب قصور الإفصاح الإلزامي عن مقابلة جميع احتياجات المستخدم، وحتى يمكن القضاء على تحكم الإدارة في كمية الإفصاح وعدم العدالة في إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين أصدرت الهيئة العامة لسوق المال القرارات التالية:
- صدور نظام السوق المالي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 1424/6/4هـ، الموافق 2003/7/31م بهدف تنظيم السوق وتطويرها وحماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير السليمة.
 - حدد الملحق (4) من لائحة قواعد التسجيل والإدراج الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتضمنها نشرة إصدار الأسهم.
 - نص المادة السادسة عشرة من لائحة قواعد التسجيل على إتاحة نشرة الإصدار إلى عموم المستثمرين.

- ألزمت اللوائح التنفيذية أن تعلن الشركة عبر شبكات الإنترنت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن القوائم المالية الأولية ربع السنوية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة وحددت المادة السابعة والعشرون من اللائحة التنفيذية المعلومات التي يجب أن تضمن في التقرير.
- إصدار لائحة سلوكيات السوق وإلزام الشركات بها.
- حدد نظام سوق المال في المادتين التاسعة والأربعين والخمسين عقوبات التداول بناء على معلومات داخلية.
- صدور مشروع لائحة حوكمة الشركات السعودية بتاريخ 1427/6/4 الموافق 2006/7/1 ثم صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 1427/10/21 الموافق 2006/11/12 بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي وتضمنت اللائحة خمسة أبواب: خصص الباب الأول للإفصاح والباب الثاني لبيان حقوق المساهمين والثالث عن الشفافية والرابع لمجلس الإدارة والخامس أحكام ختامية.
- وبناء على ذلك يمكن القول: تحويل الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح إلزامي أمراً واجباً، وذلك لأن الإفصاح الاختياري إفصاحاً اختيارياً في مرحلة من مراحل الفكر المحاسبي ومع إصدار المزيد من القرارات والقواعد جعل من الضرورة التحول إلى الإفصاح الإلزامي بما يتمشى مع تلك القواعد والقوانين.

تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يرى الباحث أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن (باستمرار). ولقد أثبتت إحدى الدراسات (عبد الملك، 2005) من خلال الدراسة الميدانية أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب.
- تحقيق التغذية العكسية.
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.

- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

وبدراسة مسحية على الإفصاح الإلكتروني في المملكة العربية السعودية يتضح أن جميع الشركات المسجلة لدى هيئة سوق المال لها موقع على الإنترنت يعرض جميع المعلومات الخاصة بالشركة مما يعني أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يصل إلى مستوى 100% وهذا يعني ارتفاع مستوى التقنية في المملكة.

وحتى تكتمل جوانب تحقيق الشفافية لأبد من ضبط معايير المحاسبة السعودية لأن هناك بعض معايير المحاسبة تشتمل على معالجات مسموح بها أو بديلة للمعالجة القياسية، وانعدام الضبط في تلك المعايير يتيح الفرصة أمام إدارات الشركات لاختيار السياسات المحاسبية التي تراها محققة لمصالحها الخاصة ولو على حساب حقوق الآخرين في الشركة. الأمر الذي يؤدي إلى تضليل مستخدميها، وتدهور ثقتهم في تلك التقارير. وعلى ذلك يمكن القول أن ضبط معايير المحاسبة السعودية يؤدي إلى تنظيم الممارسات المحاسبية للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم. وكذلك يمنع الفساد الإداري.

وبناء على ذلك يمكن القول أن الموقف المستمر في مجال البحث المحاسبي هو ذلك الموقف الذي يرى ضرورة حماية المستثمر من مخاطر الاعتماد على القوائم المحاسبية وذلك عن طريق تحديد أفضل السياسات المحاسبية التي يتعين إتباعها باستمرار، أي أنه يجب:

1. ألا نترك الفرصة للإدارة أن تتلاعب بالأرقام المحاسبية عن طريق السياسات المحاسبية البديلة.
 2. ألا نلقي على كاهل المستثمر مسؤولية تهتم البدائل المحاسبية المختلفة وتحديد الآثار المالية التي تحدث نتيجة اختيار وتغيير سياسات وأسس معينة.
- وبناء على الفقرات السابقة، قام البحث بدراسة وتحليل كل من العناصر التالية:
أولاً: الدوافع لضبط معايير المحاسبة السعودية.

ثانياً: ضبط معايير المحاسبة وقدرتها على سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين.

ثالثاً: كيف يمكن ضبط معايير المحاسبة السعودية.

أولاً: الدوافع لضبط معايير المحاسبة السعودية

يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى ما يلي:

1. ظهور ما يسمى بالمحاسبة الابتداعية:

مع وجود الحرية والمرونة الممنوحة للإدارة في الاختيار من بين تلك السياسات البديلة، أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الابتداعية وهي التي تعنى التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق مكسب محددة.

ويطلق (عقل، 2005) على المحاسبة الابتداعية المحاسبة الابتكارية والتي تعتمد على الاختيار من السياسات المحاسبية البديلة للتلاعب والغش ولتحويل الأرقام المحاسبية من وضع معين إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم انهيار الشركات. ويرى الباحث أن ضبط معايير المحاسبة السعودية أي تخفيف وجود بدائل للممارسة المحاسبية، سوف يؤدي إلى عدم ظهور تلك المسميات التي لا تتفق مع مجتمع سوق المال.

2. دوافع اغتنام الفرص:

يمكن القول أن حرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية تمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة، إلا أنها سوف تؤثر على دقة وعدالة التقارير المالية. وعلى الجانب الآخر ترى الإدارة أن أصحاب المصالح في الشركة لا يمتلكون القدرة ولا الرغبة ولا الفرصة لإجراء التعديلات اللازمة على التعديلات اللازمة على التقارير المالية للشركة لمعرفة نتيجة الاختلافات في بدائل السياسات المحاسبية المطبقة على أداء الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإدارة نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تحقيق مصالحها.

3. دوافع تعاقدية:

يمكن القول أن الترتيبات التعاقدية تتحدد بناء على ما تقرر عنه المنشأة من أرقام محاسبية، وخاصة رقم الأرباح، وبالتالي فإن الإدارة لها مصالح خاصة في التقرير عن رقم الربح يتسق مع الترتيبات التعاقدية المختلفة بما يحقق منافعها الخاصة. وعلى ذلك فإن الإدارة ستختار الطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة، بشكل يتفق مع الأرقام المحددة في عقود المكافآت. واختيار الإدارة لهذا الطرق والسياسات سوف يحول الثروة من حملة الأسهم إلى الإدارة.

واختيار الإدارة لهذه الطرق يعتمد على طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وطبيعة أساس الاستحقاق والتي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة الحدث نفسه. وكذلك يعتمد على موقع الإدارة في المنشأة ففي إطار هذا الموقع، وافترض سعي الأطراف المتعددة إلى تعظيم منافعها الخاصة حتى لو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى، ما تتيحه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من حرية الإدارة في الاختيار بين عدة بدائل، ومتطلبات أساس الاستحقاق فإن الإدارة قد تختار الطريقة المحاسبية والتسويات المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق بشكل نفعي (عوض، 2003)

4. تحريف التقارير المالية:

لقد كشفت المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبيرة على مستوى العالم، أن ممارسات الإدارة في الاختيار المحاسبي تمثل عاملاً مهماً في المشاكل التي تعرضت لها تلك المنشآت، لعل أهمها الذي أصاب شركة Enron، والمسألة التي خضع لها مكتب Aruther Andreson.

ويرى الباحث أن وجود السياسات المحاسبية البديلة يجعل الإدارة تتدخل في عملية التقارير المالية الخارجية، بقصد الحصول على مكاسب خاصة، أي أن الإدارة تتحكم في عملية التقرير المالي، من أجل تغيير التقارير المالية. وذلك لتضليل بعض أصحاب المصلحة stakeholders حول الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة حيث إن هذه الممارسات

لها آثارها السلبية مثل التلاعب بأرقام الريج المحاسبي، وعلى ذلك يمكن القول أن المحاسبة تتضمن تحايلاً على النتائج الحقيقية للمنشأة. وتضليل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

وعلى ذلك يمكن القول أن الإدارة تتدخل في التلاعب وتحريف التقارير المالية من خلال عدد من الطرق والأساليب تلك التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وطبيعة أساس الاستحقاق.

5. دوافع سوق المال:

يمكن للإدارة أن تتدخل بالمتاح لها من السياسات المحاسبية البديلة بشأن الأسعار السوقية للأسهم، ففي هذه الحالة تتدخل الإدارة للتقرير عن رقم الريج والذي يتفق مع تبيؤات الأرباح المنشورة من قبل المحليين في السوق وذلك لمحاولة رفع أسعار الأسهم. ويستخلص الباحث من الدوافع سألقة الذكر ما يلي:

1. الإدارة تمتلك من الأدوات والصلاحية والخبرات التي تستطيع من خلالها تحقيق دالة هدفها ومن أهم هذه الأدوات السياسات المحاسبية البديلة والتي تستطيع من خلالها تحقيق أفضل النتائج.
2. يعيش كل من الإدارة والمساهمين في بيئة واحدة ولكن هذا التعايش يتم في حالة سوق المعلومات الناقص.
3. السياسات المحاسبية تعتبر أداة في يد الإدارة تستطيع من خلالها إدارة الأرباح.
4. المساهمون لا يمتلكون الأدوات والصلاحيات للرقابة على الإدارة إلا من خلال مراقب الحسابات.
5. انتقال وهجرة الثروة من طرف إلى طرف آخر ليس له الحق في تلك الثروة، مما ينعكس سلباً على جميع الأطراف.
6. الإدارة حكمها حكم أي طرف بشري تسعى إلى تعظيم ثروتها من خلال تلك البدائل المتاحة.

ومن خلال الدراسة التحليلية لدوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية البديلة

وتلاعبها بالأرقام المحاسبية كان الباعث من قبل الباحث نحو ضبط معايير المحاسبية السعودية أي بمعنى تحديد طريقة محاسبية ملائمة لطبيعة القطاع الذي تعمل فيه الشركة وإذا حدث تغيير في الطريقة المحاسبية يجب الإفصاح الواضح عن تلك الطريقة، وما السبب الجوهرى للتغيير؟

ثانياً: ضبط معايير المحاسبة السعودية وقدرتها على سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين
ويمكن القول أن ضبط المعايير المحاسبية يسد الفجوة بين المساهمين والإدارة من خلال:

1. الحد من مشاكل الوكالة:

يمكن القول أن ضبط معايير المحاسبة له دور مهم في تقليل عدم تماثل المعلومات الذي يوجد بين إدارة المنشأة وأصحاب المصلحة stakeholders مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة التي تنتج عن السلوك النفعي للإدارة في عملية التقرير المالي وضبط معايير المحاسبة يساهم في منع حدوث ممارسات البدائل المحاسبية، لأن سمعة الإدارة قد تتضرر وقيمة المنشأة تنخفض إذا ما تم اكتشاف هذا التحريف في التقرير المالي.

2. الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

يمكن لإدارة الشركة من خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة تحقيق أغراضها، والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وتلجأ إلى تحريف والتلاعب بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار التقرير المالي بشكل لا يثير الشكوك والانتقادات التي قد توجه للشركة. (dechow, 2000).

وضبط معايير المحاسبة يقلل من ممارسات إدارة الربحية لدى المنشآت، وبالتالي تعزيز دور حوكمة الشركات في تحقيق الرقابة على الشركات. وبالتالي هذا الضبط يؤدي إلى تقييد الإدارة في اختيار السياسات

التي تؤدي إلى إدارة الأرباح. ويرى الباحث أن ضبط معايير المحاسبة يؤدي إلى سد النقص والعيوب في الإطار الفكري للمحاسبة من جهة، وإلى سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين من جهة أخرى.

ثالثاً: كيف يمكن ضبط معايير المحاسبة السعودية

يمكن ضبط المعايير المحاسبية السعودية من خلال تضمين كل معيار - من المعايير التي بها معالجات بديلة - معالجة تمثل:

- مدى ملائمتها للقطاع الذي تعمل فيه الشركة.
- أفضل المعالجات.

• المعالجة التي استقر العمل بها داخل الشركة ويحتاج البحث عن المعالجات المحاسبية الأفضل جهود من قبل هيئة سوق المال والجهة المسؤولة عن إصدار المعايير في عمل الآتي:

استكشاف جميع المعالجات المحاسبية البديلة وتعرف ماهية السياسة التي تتبعها غالبية الشركات على مدار خمس سنوات متصلة، وبناء على ذلك تقر الهيئة أن هذه أفضل السياسات وبالتالي تلزم جميع الشركات بإتباعها.

ويمكن توضيح المعايير المحاسبية والتي تضمن معالجات بديلة في الجدول التالي والتي يمكن من خلال تحديد الممارسة التي استقر عليها العمل، تحديد أفضل الممارسات لكل معالجة من المعالجات. وقد عرض البحث لبعض الممارسات وفقاً لما جاء بمعايير المحاسبة السعودية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين "لجنة معايير المحاسبة"، 2007) في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يوضح المعالجات البديلة لكل ممارسة المحاسبية.

رقم المعيار	المضمون	البدايل المتاحة
3	معالجة تكلفة المخزون (الفقرة 110) من المعيار.	أ. المتوسط المرجح البسيط. ب. المتوسط المرجح المتحرك. ج. الداخل أولاً خارج أولاً. د. الداخل أخيراً خارج أولاً.

تابع جدول رقم (6):

رقم المعيار	المضمون	البدائل المتاحة
11	معالجة الزكاة	أ. مصروف في جمع الحالات. ب. توزيع في جميع الحالات. ج. مصروف في الشركات غير المختلطة وتوزيع في غيرها. د. مصروف في الشركات غير المختلطة وشركات الأشخاص والمؤسسات الفردية ولا يستثنى إلا الشركات المختلطة.
13	معالجة استهلاك للأصول الثابتة.	أ. طريقة الوحدات المنتجة. ب. طريقة القسط الثابت. ج. طريقة الاستهلاك المعجل.
18	معالجة المنح الحكومية أو المعونات أو الإعانات المالية.	هناك أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية: أ. مدخل رأس المال: وبموجبه تضاف قيمة المنحة مباشرة إلى حقوق الملاك. ب. مدخل الإيرادات: وبموجبه تعتبر المنحة إيرادا للمنشأة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر.
19	معالجة الهبوط في الأصول غير المتداولة.	- بدائل للقيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة. - بدائل بخسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة. - بدائل للقيمة الممكن استردادها لوحة توليد النقد.
7	معالجة تكاليف البحوث والتطوير	- رسملة تكاليف التطوير وإثباتها كأصل غير ملموس. - إثبات تكاليف البحث والتطوير كمصروف فور حدوثها.

وبناء على ما سبق يستخلص الباحث ما يلي: -

لا عادة الثقة في التقارير المالية لا بد من وضع قيود على البدائل المحاسبية والبعد عن المرونة الزائدة في اختيار السياسة المحاسبية، أي تضمين كل معيار معالجة تلاءم القطاع الذي تعمل فيه الشركة وإذا حدث تغيير يجب أن يظهر ذلك واضحا وما السبب الجوهرى لهذا التغيير

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية

هدف الدراسة الميدانية

تسعى الدراسة الميدانية إلى تعرف مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية، ولتحقيق ذلك سعت الدراسة إلى اختبار الفرض التالي: مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفعاً.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 146 شركة مسجلة بسوق المال السعودي وبعد استبعاد 42 شركة والتي تمثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين لما لهم من طبيعة خاصة في أنظمتهم المحاسبية، يصبح مجتمع الدراسة 104 شركة.

أسلوب اختيار عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة على أساس تحكمي، حيث قام الباحث باختيار (43) شركة من عدد 104 شركة من الشركات المسجلة بسوق المال السعودي وتم استبعاد القطاع المصرفي وقطاع التأمين لما لهم من طبيعة خاصة في أنظمتهم المحاسبية. وتم اختيار تلك العينة للأسباب التالية:

- الأعلى ترتيب في التداول
- توافر موقع إلكتروني لهذه الشركات

فترة الدراسة

ركز البحث على التقارير المالية المنشورة خلال عام 2009 و1431، وسبب اختيار تلك السنة: هو اعتبارها أحدث سنة.

أداة الدراسة

استخدم البحث التقارير المالية المنشورة وإيضاحاتها للشركات محل الدراسة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الرئيسي للدراسة.

مصادر بيانات الدراسة

اعتمد البحث في الحصول على التقارير المالية السنوية وربع السنوية وإيضاحاتها للشركات محل الدراسة من موقع معلومات مباشر الإلكتروني: www.Mubasher.info

مقياس شفافية الإفصاح

قدمت مؤسسة standard and poor's مقياس لشفافية الإفصاح، وقد عرض البحث المعلومات التي يتضمنها هذا المقياس - مع بعض التعديلات من الباحث - في ملاحق الدراسة.

آلية القياس والتحليل

قام البحث بتطبيق النموذج المقترح في ملاحق الدراسة والذي يتضمن 75 معلومة فرعية لقياس الشفافية في كل شركة من شركات العينة وتم الاطلاع على بيانات الشركة والأخبار والمعاملات الداخلية والتقارير الإخبارية والقيم العادلة والقوائم المالية وإعلانات السوق لكل شركة من شركات العينة على حده وذلك لمعرفة النسبة التي وصلت إليها كل شركة من تلك المعلومات المتاحة بالنسبة لمقياس الشفافية وبعد ذلك تم أخذ المتوسطات لمجموعة الشركات على مستوى كل قطاع من القطاعات. فمثلاً لو أخذنا قطاع البتروكيماويات نلاحظ أن شركات القطاع حققت 70% من مقياس هيكل الملكية وحقوق المساهمين و65% من مقياس المعلومات المختلفة و60% من مقياس معلومات مجلس الإدارة.

نتائج تطبيق المقياس

تم تطبيق هذا المقياس على مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى قياس الشفافية على مستوى القطاعات من خلال تحديد النقاط التي حققتها من المقياس كل شركة بناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة ثم أخذ المتوسط لكل قطاع والذي يتضمن مجموعة من الشركات التابعة له. وفي المرحلة الثانية تم قياس مستوى الشفافية على مستوى العينة ككل عن طريق أخذ المتوسطات لكل

القطاعات، والهدف من ذلك بيان مستوى الشفافية على مستوى السوق السعودي. ويمكن بيان ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم (7)

مقياس الشفافية على مستوى القطاعات.

اسم القطاع التابع له الشركة	اسم الشركة	هيكل الملكية وحقوق المساهمين	هيكل الشفافية لبعض المعلومات	هيكل الشفافية لمجلس الإدارة	المتوسط العام
البتروكيماويات	1. الصحراء للبتروكيماويات. 2. رابع للتكرير والبتروكيماويات. 3. السعودية العالمية للبتروكيماويات 4. المتقدمة للبتروكيماويات. 5. اللجين. 6. سابك. 7. التصنيع.	%70	%65	%60	%65
الاتصالات وتقنية المعلومات	1. الباطين للطاقة والاتصالات. 2. المتحدة الدولية للاتصالات. 3. شركة الاتصالات السعودية. 4. اتحاد الاتصالات. 5. الاتصالات المتنقلة.	%70	%75	%73	%6.72
التشييد والبناء	1. الأنابيب السعودية. 2. الجبس. 3. الكابلات. 4. الزامل للصناعة. 5. مجموعة محمد المعجل.	%70	%75	%73	%6.72
التطوير العقاري	1. مكة للإنشاء والتعمير. 2. طيبة للاستثمار. 3. العقارية. 4. أعمار.	%70	%60	%60	%3.63

تابع جدول رقم (7):

اسم القطاع التابع له الشركة	اسم الشركة	هيكل الملكية وحقوق المساهمين	هيكل الشفافية لبعض المعلومات	هيكل الشفافية لمجلس الإدارة	المتوسط العام
الإسمنت	1. إسمنت القصيم. 2. إسمنت ينبع. 3. المنطقة الشرقية. 4. إسمنت اليمامة السعودية. 5. إسمنت تبوك. 6. الإسمنت السعودية. 7. إسمنت المنطقة الجنوبية. 8. الإسمنت العربية.	%70	%70	%72	%6.70
الزراعة والصناعات الغذائية	1. مجموعة صافولا. 2. الشرقية للتنمية. 3. الأسماك. 4. المراعي.	%70	%65	%68	%6.67
الاستثمار المتعدد	1. العبد اللطيف للاستثمار الصناعي 2. المتطورة. 3. سيسكو. 4. عسير.	%70	%75	%74	%73
التجزئة	1. جريز للتسويق. 2. أسواق عبد الله العثيم. 3. ساسكو. 4. الحكير. 5. مجموعة فتحي القابضة. 6. ثمار.	%70	%70	%68	%3.69

جدول رقم (8)

مقياس الشفافية على مستوى السوق السعودي.

المستوى العام	الشفافية في هيكل مجلس الإدارة	الشفافية في بعض المعلومات	هيكل الملكية وحقوق المساهمين	القطاع الكلي
6.69%	8.68%	70%	70%	السوق السعودي

وبالنظر إلى الجدولين السابقين، يمكن ملاحظة ما يلي

1. تقارب مستوى الشفافية بين القطاعات المختلفة وذلك يرجع إلى نضج سوق المال السعودي والتزام تلك القطاعات بما تقرره هيئة سوق المال.
2. أكثر القطاعات شفافية هي الاستثمار المتعدد ليه الاتصالات والتشييد والبناء ولعل السبب في ذلك هو إنشاء أكثر من موقع لتلك الشركات التابعة للقطاعات مما يتيح فرصة أكثر لعرض المعلومات الكاملة عن الشركة.
3. بالنظر إلى الجدول رقم (8) والخاص بقياس الشفافية على مستوى السوق السعودي يلاحظ ارتفاع مستوى الشفافية عن كثير من الدول وانخفاضه بالمقارنة بالسوق الأمريكي والجدول التالي يوضح نتيجة تلك المقارنة:

جدول رقم (9)

مقارنة مستوى الشفافية بين الدول.

المستوى العام للشفافية	اسم الدولة
98%	أمريكا
55%	جنوب إفريقيا
49%	تاييلاند
45%	كوريا
44%	الصين
43%	ماليزيا
43%	المجر
40%	الهند
40%	مصر

تابع جدول رقم (9):

اسم الدولة	المستوى العام للشفافية
إندونيسيا	38%
باكستان	37%
بولندا	36%
تركيا	34%
البرازيل	32%
شيلي	32%
الفلبين	29%

المصدر: إسماعيل، وعبيد، 2007 نقلاً عن

- patel and dalls 2002
- patel et al (2002)

وبالنظر إلى جدول رقم (9) يتضح أن مستوى الشفافية في السوق السعودي يزيد كثيراً عن مستوى الشفافية في الأسواق الأخرى وهذا يعني صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو أن مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفعاً.

ويرى الباحث أن أسباب ارتفاع مستوى الشفافية في سوق المال السعودي هي:

1. جهود هيئة سوق المال السعودية من حيث: إصدار دليل المستثمر، دليل قراءة القوائم المالية، ودليل المعلومات ونظام سوق المال ولائحته التنفيذية.
2. سعي الهيئة الدائم للتوسع في عملية الإفصاح.
3. انتشار مواقع على الإنترنت باسم الشركات أو باسم هيئة سوق المال ويعرض جميع المعلومات التي يتطلبها المستثمر من الشركة. سواء ما يتعلق بالقوائم المالية والقيمة العادلة ورؤية السهم وإعلانات السوق والمؤشرات المالية والبيانات الأساسية والتقارير الإخبارية وإحصاءات الأسهم.
4. تصدي الهيئة الدائم لأي ترويج للشائعات. وذلك عن طريق إغلاق المواقع الإلكترونية التي تروج للشائعات (5 إبريل 2007 - 17 ربيع الأول - 1428).

5. باعتبار بورصة السعودية أكبر بورصات العالم العربي من حيث التداول فلا بد من المحافظة على مستوى الشفافية.
6. إطلاق الهيئة لموقع إلكتروني يعمل على تحليل سوق الأسهم السعودي (موقع السوق المالية السعودية "تداول" الإلكتروني): www.tadawulaty.tadawul.com.sa ويرى الباحث لزيادة الشفافية في الإفصاح في سوق المال السعودي أكثر من ذلك يجب اتباع الآتي:
 1. تصدى الهيئة لعملية البدائل المحاسبية ومحاولة ضبط هذا التعدد حتى لا تتاح فرصة لحدوث المضاربات.
 2. محاولة الأخذ في الحسبان الدور الاجتماعي للشركات وتوضيح ذلك في التقارير المنشورة في فقرة مستقلة في الإيضاحات.
 3. تقسيم الإيضاحات إلى إيضاحات متممة للقوائم المالية وإيضاحات مكملة للقوائم المالية ويعرض في الأخيرة كل المعلومات التي تحقق الشفافية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- أ. نتائج على مستوى الدراسة النظرية:
 1. الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية.
 2. غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم.
 3. سوق المال في السعودية سوق رشيدة لأن المعلومات متاحة للجميع.
 4. ضبط معايير المحاسبة في السعودية يؤدي إلى عدم تلاعب الإدارة في المعلومات الداخلية.
 5. آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحقيق الشفافية بدرجة تجعل سعر السهم هو السعر العادل.

ب. نتائج على مستوى الدراسة الميدانية:

ثبوت صحة فرض الدراسة هو أن مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات

المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفعاً. ويرى الباحث أن سبب ذلك هو اهتمام هيئة سوق المال السعودي بالشفافية والتوسع في الإفصاح، وبناء على ذلك تعد المملكة العربية السعودية أولى الدول العربية في مستوى الشفافية.

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة ضبط معايير المحاسبة السعودية بحيث يتم تضمين كل معيار معالجة تمثل أفضل المعالجات أي المعالجة التي استقر العمل بها داخل الشركة.
 2. ضرورة تبني آليات حوكمة الشركات وأهمها التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.
 3. ضرورة تبني الشركات الدور الاجتماعي وتضمين ذلك في التقارير المنشورة.
 4. ضرورة إلزام الشركات بقواعد الحوكمة حتى تضمن شفافية ذات مستوى عال.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الملحق

مقياس الشفافية للشركات المتداولة الخاص بمؤسسة standard and poor's مع التصرف من الباحث.

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • أنواع الأسهم لدى الشركة • أنواع المستثمرين. • عدد الأسهم. • القيمة الاسمية للسهم. • كبار المستثمرين في الشركة. • أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 10% من أسهم الشركة. • أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة. • جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. • الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات. • المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات. • الاجتماعات غير العادية. • كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة. • التزام الشركة بقواعد الحكومة. • النمو والانخفاض في سوق الأسهم. 	<p>أولاً: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف. • الثبات أو عدم الثبات في الاستراتيجية. • طبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي تقدمها الشركة. • الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها. • نصيب أو حصة الشركة في السوق. • تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل. • تنبؤات الإدارة للمبيعات. • متوسط عمر الأصول الرئيسية. • خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. • تفاصيل تلك الخطط. • التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول. 	<p>ثانياً: الشفافية والإفصاح ومعلومات غير مالية - non financial ومعلومات مالية. أ. اتجاهات الشركة</p>

تابع الملحق

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • تقارير مالية فترية. • السياسات المحاسبية المطبقة. • المعايير المحاسبية المطبقة. • المعايير المحاسبية المحلية المطبقة. • طرق تقييم الأصول. • طرق تقييم المخزون. • طرق تقييم الانخفاض في قيمة الأصول. • قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة. 	<p>ب. السياسات المحاسبية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الملكية مع الشركات الأخرى. • أسماء الأطراف ذوي العلاقة. • نسبة التعامل مع تلك الأطراف. 	<p>ج. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اسم المراجع الذي قام بالمراجعة. • تقرير المراجع مرفقاً بالقوائم. • المبلغ المدفوع كأتعاب. • قيام المراجع مقابل خدمات أخرى. 	<p>د. معلومات عن مراجع الحسابات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • طبيعة الفرص والأخطار. • مخاطر عدم السيولة. • المصادر الداخلية والخارجية للسيولة. • الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة. • النقص الجوهرية في السيولة واتجاهات الشركة لعلاج ذلك النقص. • الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية. • الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة. 	<p>هـ. معلومات عن الفرص والأخطار.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أسماء عدد المنافسين. • استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة. • عدد الشركات التي تزايدت على التعاقدات الرئيسية. • الميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه. 	<p>و. معلومات عن شدة التنافس الصناعة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الاستراتيجية. • مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار. • الرضا المالي. 	<p>ز. معلومات عن رضا العاملين</p>

تابع الملحق:

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • اسم رئيس مجلس الإدارة. • تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة. • أسماء أعضاء مجلس الإدارة. • الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة. • أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. • الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة. • اللجان التابعة لمجلس الإدارة. • مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. • مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. • جدول اجتماعات مجلس الإدارة. • خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح. • هل هناك لجنة مراجعة. • أسماء أعضاء لجنة المراجعة. • هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية. • البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة. • عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة. • أسماء المديرين التنفيذيين من يغر أعضاء مجلس الإدارة. • عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة. • مكافآت هؤلاء المديرين. • عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين. • مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء. 	<p>ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة</p>
<p>إجمالي عدد النقاط (75)</p> <p>ملاحظات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم دمج بعض البنود حتى لا تزيد عدد المعلومات عن الطاقة التحليلية للمستثمر. • العناصر التي تم وضع خط تحتها هي التي لا تفصح عنها الشركات. 	

المراجع

- إسماعيل، زكريا محمد الصادق، و عبید، إبراهيم السيد. 2007. قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا، المؤتمر السنوي الرابع (قسم المحاسبة، كلية التجارة) جامعة القاهرة، 2007، ص 1- 29.
- البراد، شريف سعيد. 2008. مدى تأثر أسعار أسهم الشركات بالإفصاح المالي وغير المالي "دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2008، ص 537.
- حماد، طارق عبدالعال. 2006. نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية "دراسة ميدانية" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة العاشرة يونيو 2006، ص 99 - 183.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. 1987. نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الاختياري، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، 1987، ص 162.
- الرحيلي، عوض سلامة فايز. 2004. دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر 2004، ص 299 - 330.
- سالم، أحمد محمد كامل. 2002. دور الإفصاح المحاسبي في خدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في مصر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002، ص 30.
- صبيحي، حسني عبد الجليل. 2002. دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية - دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون، العدد الأول 2002، ص 4.

عاشور، عصافيت سيد أحمد. 2002. دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، السنة السادسة، 2002، ص 29-30.

عبدالكريم، عارف عبدالله. 2002. الإفصاح المحاسبي الاختياري في دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2002، ص 279.

عبدالمالك، أحمد رجب. 2005. دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2005، ص 85.

عبدالمالك، أحمد رجب. 2006. إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عدد 2006، ص 13-69.

عقل، يونس حسن. 2005. تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات "دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 2005، ص 11-52.

عوض، آمال محمد محمد. 2003. قياس اثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات علي سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص 45-84.

الفولي، فايقة جابر حسن محمد. 2005. الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 76.

موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني. تاريخ الاسترجاع 2009/11/10م. رابط:

www.tadawul.com.sa

- موقع معلومات مباشر الإلكتروني. تاريخ الاسترجاع 2009/11/10م. رابط:
www.mubasher.info.
- ندوة الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية. 2003. كلية الاقتصاد والإدارة، القصيم، جامعة الملك سعود، أكتوبر، 2003.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - لجنة معايير المحاسبة. 2007. معايير المحاسبة المالية، السعودية، ربيع الآخر 1428، مايو، 2007.
- A. I. C. P. A. 1999. Improving Business Reporting. A customer Focus. American Institute Of Certified Public Accountants. New York.
- Anonymous. 2003. Study Pursuant to Section 108(d) of the Sarbanes-Oxley act of 2002 on the adoption by the United States Financial Reporting System of a Principles-Based Accounting System. Accessed on 10/10/2010 from Web document: www. sec. gov/news/studies/ principlesbasedstand. Htm
- Baruch, L. 1988. Toward a theory of equitable and efficient accounting policy. The Accounting Review. 63: 1-22.
- Beaver, w. 1989. Financial Reporting an Accounting Revolution, 2nd ed. Englewood cliffs, prentice – hall, NJ.
- Bhat, G., Hope, O., and Kang, T. 2006. Does Corporate Governance Transparency Affect Accuracy Of Analysts Forecasts? Accounting and Finance. 46: 715-743.
- Bushman, R. M., Piotroski, J. D., and Smith, A.J. 2004. What determines corporate transparency? Journal of Accounting Research. 42(2): 207-252.
- Bushman, R., and smith, A. 2003. Transparency, financial accounting information, and corporate governance. FRBNY Economic Policy Review. April: P65-86. N.2.
- Catherine, M. S. and Walther, B. R. 2000. Strategic benchmarks in earning announcements: the selective disclosure of prior-period Earnings components. The Accounting Review. 75(2): 151-177.
- Dechow, P., and Skinner, D. 2000. Earnings management, Accounting Horizons. 14: 235-250.
- Feltham, G. A., Gigler, F. B., and Hughes, J. S. 1992. The effects of line –of-business reporting on competition in oligopoly settings. Contemporary Accounting Research. 9(1): 1-23.

-
-
- Frank, B. G. , and Thomas, H. 2004. On the value of transparency in agencies with renegotiation. *Journal of Accounting Research*. 42(5): P.871.
- Ho, S. S., and Wong, k. S. 2001. A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure. *Journal of International Accounting Auditing and taxation*. 10(2): 139-156.
- Hunton, J., Libby, R., and Mazza, C. L. 2006. Financial reporting transparency and earnings management. *The Accounting Review*. 81: 135-155.
- Johnson, W., and Revsine, I. 1988. Financial reporting standards, agency, costs and shareholder intervention. *Journal of Accounting Literature*. 7: 101-110.
- Kang, T. and Pang, Y., Economic development and value relevant of accounting information – A disclosure transparency perspective. *review of accounting and Finance*. 4: 5-31.
- Michael, O., Nguyen, H., and Prattipati, S. 2006. Transparency in financial statements: A conceptual framework from a user perspective. *The Journal of American Academy of Business, Cambridge*. 9(1):47-51.
- Patel, S., Balic, A., and Bwakira, L. 2002. Measuring transparency and disclosure at firm – level in emerging markets. *Emerging markets Review*. 3: 325-335.
- Patel, S., and Dallas, G. 2002. Transparency and disclosure: overview of methodology and study results – United States governance, www.standardandpoors.com. Accessed on 10-11-2009.
- Robert, M. V. 2005. Clear as glass, transparent financial reporting. *Healthcare Financial Management*. 59(8): 58-64.
- Tony, K., and Yang, H. 2005. Economic development and the value. Relevance of accounting information: A disclosure transparency perspective. *Review of Accounting and Finance*. 4(1): 5-30.

Measuring Transparency and Disclosure in the Financial Reports of the Saudi Capital Market Registered Corporations: an Empirical Study.

Ahmed Ragab Abdelmalek Abdelrahman*

Department of Accounting, King Faisal University
Al-Ahssa, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

The research purpose was to identify the level of transparency in the Saudi joint stock corporation reports. In order to do that, the research reviewed a plethora of accounting literature covering different areas to identify the importance of transparency, the mechanisms to achieve it, the Saudi Stock Market effort to grantee certain level of transparency, and the need to set Saudi accounting standards to control it. The research concluded that the level of transparency in the Saudi corporation is higher than corporations listed in other emerging markets. It also showed that the level of transparency is almost similar among different sectors in the Saudi stock market. Such findings indicate the commitment of Saudi corporations to follow the Saudi Stock Market regulations. In conclusion, the research emphasized adjusting Saudi accounting standard to adopting mandatory not optional disclosure, embracing a social role for the corporations, following the Saudi stock market regulation, in addition to including related transparency and disclosure in the corporation's published reports in order to reach a higher level of transparency and disclosure.

Key Words: Financial reports published, Saudi Arabia accounting standards, Transparency.

* In Sabbatical leave From Faculty of Commerce, Sohag University.